

نصوص المواد التي تخص الاعمال التجارية بحسب الموضوع والشكل وكذا بالتبعية

المادة 2: 27/96: يعد عملا تجاريا بحسب موضوعه:

- كل شراء للمنقولات لاعادة بيعها بعينها او بعد تحويلها وشغلها.
- كل شراء للعقارات لاعادة بيعها،
- كل مقاوله لتأجير المنقولات او العقارات،
- كل مقاوله للانتاج او التحويل او الاصلاح،
- كل مقاوله للبناء او الحفر او لتمهيد الارض،
- كل مقاوله للتوريد او الخدمات،
- كل مقاوله لاستغلال المناجم او المناجم السطحية او مقالع الحجاره او منتوجات الارض الاخرى،
- كل مقاوله لاستغلال النقل او الانتقال،
- كل مقاوله لاستغلال الملاهي العمومية او الانتاج الفكري،
- كل مقاوله للتأمينات،
- كل مقاوله لاستغلال المخازن العمومية،
- كل مقاوله لبيع السلع الجديدة بالمزاد العلني بالجملة او الاشياء المستعملة بالتجزئة،
- كل عملية مصرفية او عملية صرف او سمسرة او خاصة بالعمولة،
- كل عملية توسط لشراء وبيع العقارات او المحلات التجارية والقيم العقارية.
- كل مقاوله لصنع أو شراء أو بيع وإعادة بيع السفن للملاحة البحرية،
- كل شراء وبيع لعتاد أو مؤن للسفن،
- كل تأجير أو اقتراض أو قرض بحري بالمغامرة،
- كل عقود التأمين والعقود الأخرى المتعلقة بالتجارة البحرية،
- كل الاتفاقيات والاتفاقات المتعلقة بأجور الطاقم وإيجارهم،
- كل الرحلات البحرية.

المادة 3: يعد عملا تجاريا بحسب شكله:

- التعامل بالسفتجة بين كل الاشخاص،
- الشركات التجارية،
- وكالات ومكاتب الاعمال مهما كان هدفها،
- العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية،
- كل عقد تجاري يتعلق بالتجارة البحرية والجوية.

المادة 4: يعد عملا تجاريا بالتبعية:

- الاعمال التي يقوم بها التاجر والمتعلقة بممارسة تجارته او حاجات متجره،
- الالتزامات بين التجار .